دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المراة والسكان النشيطون فى معطيات احصاء 1982 م
المصدر:	البحث العلمي
الناشر:	جامعة محمد الخامس - المعهد الجامعي للبحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	بورحيل، زبيدة
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1987
الصفحات:	255 - 261
رقم MD:	390277
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المدن والقرى ، المرأة العاملة، السكان ، القوى العاملة ، التحليل الاحصائى ، المغرب ، العمل والعمال ، الاحوال الاقتصادية ، المشكلات الاقتصادية ، البطالة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/390277

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المرأة والسكان النشيطون في معطيات إحصاء 1982

نزيهة سورصيل

لقد اعتمد هذا الاحصاء تعريف السكان النشيطين الذي نصت عليه مبادئ وتوصيات هيأة الامم المتحدة حول احصاءات السكان لسنة 1980 وهو يتكون من:«السكان النشيطون:جميع الاشخاص من الجنسين الذين يكونون اليد العاملة المتوفرة لانتاج السلع والخدمات خلال مدة المرجع المختارة للاحصاء » ويتكونون من المجموعتين التاليتين :

ا ـ النشيطون المشتغلون : هم الاشخاص الذين يزاولون نشاطا في وقت الاحصاء والذين يبلغون على الاقل 7 سنوات(1).

ب ـ العاطلون : الاشخاص الذين هم في سن العمل (15 سنة فأكثر) والذين لا يعملون في وقت الاحصاء ويبحثون عن عمل.

ويرتب هؤلاء على صنفين :

ـ العاطلون الذين سبق لهم العمل

ـ العاطلون الذين يبحثون عن عمل لاول مرة.

والسكان غير النشيطين وقت الاحصاء يتكونون من الاشخاص الذين لايعملون ولايبحثون عن عمل وينضوى فيهم :

ـ التلاميذ والطلبة

ـ النساء القائمات بأعمال المنزل

ـ الملاكون

ـ المتقاعدون

ـ المسنون

ـ المعوقون..

1) تعتبر الامم المتحدة الاطفال الذين يزاولون نشاطا ضمن السكان النشيطين ويتبادر الى الذهن السؤال التالي وهو مدى مراعاة تطبيق ميثاق الامم المتحدة فيما يخص تشغيل الاطفال، خاصة الذين يبلغون على الاقل 7 سنوات.

وسنحاول هنا ان نتعرف على الاحصاءات والبيانات الخاصة بالمرأة في هذه التصنيفات مشيرين أحيانا الى عدد الذكور حتى تسهل المقارنة. وسنعتمد على وثيقة الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1982 التي تضمنت موجزا للمعطيات الرئيسية المستخرجة من تحليل عينة 5 ٪ من الاسر المحصاة يوم 3 شتنبر 1982. سنتعرض أولا للمستوى الاجمالي للنساء النشيطات والعاطلات ثانيا والنساء النشيطات حسب المهنة واخيرا حسب فرع النشاط.

المستوى الاجمالي للنساء النشيطات :

ا ـ على الصعيد الوطني :

لقد دلت احصاءات 1982 ان 14.260.572 شخصاً يعتبرون غير نشيطين في وقت الاحصاء مقابل 5.999.260 نشيطين فيهم 1.181.280 امرأة.

والنشيطون المشتغلون الذكور 4.301.848 والاناث 1.055.230 والعاطلون 516.132 والعاطلات 126.050.

اما مجموع السكان غير النشيطين فهو 5.234.909 من الذكور 9.025.663 من الاناث. وتعطى الوثيقة احصائيات عن الفئات المكونة لمجموعة غير النشيطين المتعلقة فقط بربات البيوت 4.341.981 والمدرسين 3.551.155 توجد فيها 1.351.115 من الاناث المدرسات. اما فئة غير النشيطين الاخرى فتعطى رقما اجماليا هو6.367.367 فيها 3.332.171 امرأة وهذه الفئة تفوق عدد الفئات الاخرى من السكان المعتبرين غير نشيطين.

ان ما يتجلى هنا هو أننا حين نتكلم عن تعبئة كل الطاقات للنهوض بالمغرب وتخليصه من براثن الفقر والتخلف نتوجه الى نسبة ضئيلة من السكان، فعلى مستوى عام نجد أن فئة السكان النشيطين بالنسبة لغير النشيطين ضئيلة جدا لاتتجاوز الثلث وهذا يدل على أن الطاقة المنتجة في البلاد تعول ما يناهز ثلاثة أضعافها.

بالاضافة الى ذلك فإن نسبة النساء فيها أكثر ضآلة إذ لاتتعدى نسبة 1 الى أربعة مما يدل على أن طاقات بشرية منتجة تظل عالة على الاخرين ان لم تكن في حالة عطالة.

ورغم أن الوثيقة تشير الى أن المعدل الاجمالي للسكان النشيطين قد ارتفع في سنة 1982 الى 29,6 ٪ مقابل 26,2 سنة 1971. فان هذا الارتفاع يظل بعيدا عن تطلعات بلدنا.

ب-على الصعيد الحضري والقروي :

قد تطورت نسبة النساء النشيطات بالنسبة لسنة 1971 غير أن هذا التطور بل على الاصح هذه الزيادة لحقت الوسط الحضري فقط أما الوسط القروي فهناك تناقص، ففي سنة 1960 كانت نسبة النساء النشيطات 44 ٪ وأصبحت سنة 1971، 49 ٪ فهناك اتجاه ملموس نحو اندماج المرأة في فئة السكان النشيطين، غير أن الامر بعكس ذلك في الوسط القروي، ففي سنة 1960 كانت النسبة 56 ٪، وفي سنة 1971 كانت 51 ٪، أما في سنة 1982 فقد صارت 46 ٪.

وإذا استطعنا تفسير الاتجاه الاول بولوج المرأة الى مستويات التعليم المختلفة والتغير العام الذي يسير فيه المغرب عموما والمرأة خصوصا في الوسط الحضري، فإننا لانستيطع معرفة أسباب ذلك التناقص، اننا نعلم أن المرأة القروية كانت تساهم في الانتاج العائلي بصفة فعالة وبحكم المتطلبات التي تحتاجها رعاية الارض والمواشي، ثم انها أصبحت أيضا عاملة مأجورة في القطاع الفلاحي تعمل في المزارع الخاصة أو التابعة للقطاع العمومي، ولاشك أن الموضوع يحتاج الى دراسة معمقة لمعرفة الاسباب، هل يعود ذلك الى التدهور الذي لحق القطاع الفلاحي بوجه عام، وإثر الجفاف بوجه خاص، هل يعود ذلك الى هجرتها هي أيضا الى المدينة أم الى تفشي البطالة الحاد، أم فعلا الى انتشار التمدين. أم أن التحديث الذي لحق الزراعة في بعض المناطق قد أبعدها عن العمل نظرا لعدم توفرها على تكوين ملائم بحيث يستغنى عنها بسهولة ؟ كل ما نستطيع الجزم به الآن هو أن المرأة المغربية تعاني أكثر من زميلها الرجل من الحرمان سواء على المستوى التعليمي أو المستوى الانتاجي أو على مستوى التكوين المهني، وهذا الحرمان يلحق الوسط القروي بنسب أكبر من الوسط الحضري، مع العلم أي النسبة العامة بالنسبة لكل السكان هي منخفضة في المجالات المذكورة.

المرأة والسكان العاطلون :

تنص وثيقة الاحصاء لسنة 1982 على أن السكان العاطلين الذين هم أقل من 25 سنة يناهز عددهم 364.500 نسمة ويوجد عاطل في كل عشرة أشخاص من مجموع السكان النشيطين، ويزداد حجم البطالة بالنسبة للفئات الشابة.

ويبلغ عدد النساء العاطلات اللائي يبحثن عن عمل أثناء فترة الاحصاء 126.050 بعد أن كان 56.441 سنة 1971 و 90.611 سنة 1982 وهذا في الوسط الحضري أما في الوسط القروي فقد بلغ 16.042 سنة 1971 و35.439 سنة 1982.

وقد ازداد عدد السكان العاطلين على العموم بما يناهز 292.909 شخص خلال فترة 1971 ـ 1982 تمثل المرأة فيها 567. 53 مقابل 239.342 للرجل، وتصاعد البطالة هذا ازداد بنسب أكبر في الوسط القروي عنه في الوسط الحضري.

وتشير الوثيقة الى أن البطالة سواء في المدن او القرى تخص الذكور أكثر من الاناث فهذه الاشارة لاتعني شيئا إذا أخذنا في الاعتبار ضآلة فئة النساء من السكان النشيطين، فمعدل البطالة يقاس بالقيمة بين عدد السكان العاطلين ومجموع السكان النشيطين.

توزيع النساء النشيطات حسب المجموعات الكبرى للمهن(1) :

لقد روعي في الاحصاء تقسيم المهن الى عشر مجموعات كالتالي :

1 ـ المشتغلون في المهن العلمية والتقنية والحرة ومايشابهها.

2 ـ المشتغلون في التجارة والباعة

3 ـ المديرون والاطر الادارية السامية وموظفو الادارات والمشتغلون الذين يشابهونهم.

4 ـ مشتغلون مختصون في الخدمات

5 / 6 ـ فلاحون ـ كسابون ـ غابويون ـ صيادون في البر والبحر والذين يشابهونهم.

7 / 8 / 9 ـ العمال والعمال اليدويون غير الفلاحين وسائقو آلات النقل.

10 ـ أشخاص لايمكن ترتيبهم حسب المهنة.

فما هي القطاعات التي تتجه اليها المرأة التي تعد ضمن السكان النشيطين ؟ الواقع أن اتجاهاتها تخضع للاتجاه العام الذي يندرج فيه الاقتصاد المغربي.

وقد أثرت التنمية الاقتصادية التي عرفها المغرب خلال 11 سنة الاخيرة على توزيع السكان النشيطين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى أي الفلاحة والصناعة والخدمات.

2) من المعلوم أن هذا التصنيف تعوزه الدقة والتمييز بين أصناف المهن ودرجات العاملين فيها.

فعلى الصعيد الوطني يمثل النشاط الفلاحي الرتبة الاولى بالنسبة للذكور والاناث يليه قطاع الصناعة التقليدية والعصرية اذ يشمل 5، 15 ٪ موزعة الى : 3، 12 للذكور و18 ٪ للاناث.

فنجد أن 2.380106 صرحوا بالعمل في المهن الفلاحية وقت الاحصاء ويلي هذه الفئة العمال والعمال اليدويون وسائقو آلات النقل ثم بعد ذلك المجموعتان المتعلقتان بالمشتغلين في التجارة والباعة والعاملين في الخدمات. تليها فئة المديرين والاطر الادارية السامية اي المجموعة الثالثة.

فالنشاط الفلاحي والصناعي يستعمل حوالي 56 ٪ من مجموع السكان النشيطين : 6، 53 للذكور و6، 59 ٪ للاناث. ويليه قطاع الخدمات اذ يستعمل حوالي 36 ٪.

ويوجد بعض التشابه في التوزيع حسب الجنس للمجموعات الكبرى التي تحتوي على أغلبية السكان النشيطين وهي مجموعات 5ـ 6 تليها مجموعة 7 ـ 8 ـ 9. الا انه بالنسبة للمجموعة الرابعة اي الخدمات فتمثل النساء أكثر من ضعفي الرجال فهي 8، 13 ٪ مقابل 5، 5 بالنسبة للذكور من السكان النشيطين. أما المجموعة الثانية اي التجارة والباعة فهي تشغل في غالبيتها الذكور وعدد النساء فيها جد قليل : 5، 1 ٪ مقابل 9،1 للذكور.

ويوضح الجدول التالي توزيع المهن حسب الجنس :

توزيع المهن حسب الجنس

مجموعات المهن	اناث	النسبة	الذكور	النسبة
1	78.172	6,6	246.769	5,1
2	17.717	1,5	437.305	9,1
3	64.497	5,5	178.762	3,9
4	132.528	13,8	265.003	5,5
6-5	348.140	32,5	1.995.966	41,4
9-8-7	393.085	33,3	1.314.099	27,3
10	81.141	6,8	371.076	7,7

النساء النشيطات حسب فرع النشاط :

لقد صنف الاحصاء فروع النشاط الى 10 مجموعات هي كالاتي :

الفلاحة، تربية المواشي، الغابات والصيد البحري.

الماء والكهرباء الطاقة

المعادن

الصناعة العصرية والتقليدية

البناء والاشغال العمومية

النقل والمواصلات

التجارة

الخدمات

الادارة

اخرى (نشاطات مبهمة)

فما هي نسبة تواجد المرأة في هذه الفروع ؟ انطلاقا من البيانات الاحصائية يمكن ترتيبها حسب اهمية تواجد المرأة فيها وسنقارنها بتواجد الرجل. يترتب تواجد الذكور في هذه القطاعات حسب النسب التالية : اولا قطاع الفلاحة وتربية المواشي والغابات والصيد البحري ويعمل فيه 41,3 من السكان النشيطين في مجموع المغرب. وتنخفض النسبة مباشرة الى 12,3 في الصناعة التقليدية والعصرية. ثم تتقارب النسب فيما يخص البناء والاشغال العمومية والتجارة اذ تبلغ على التوالي : 9,0 ـ 9,8 ـ 9,2.

ويلي ذلك ما صنفه الاحصاء في نشاطات مبهمة ونسبتها 7,9، تليها الخدمات : 6,0. وفرع الماء والكهرباء 0,41 والنقل والمواصلات 2,8 والمعادن 1,3.

وبالنسبة للاناث تتوزع النسب كالتالي : في فرع الفلاحة والمواشي 30,7 يليه مباشرة فرع الصناعة العصرية والتقليدية 28,5 يليه فرع الخدمات 15,6 وبعده فرع نشاطات مبهمة : 14,1 يليه فرع الادارة 8,2 ثم التجارة 2,0 وتوجد نسب ضئيلة جدا في قطاع البناء والاشغال العمومية 0,3 والنقل والمواصلات 0,3 والمعادن 0,2 والماء والكهرباء0,1.

ولا يفوتنا ان نسجل هنا ان المرأة سجلت نسبة لا بأس بها في مجموعة المهن التقنية والعلمية والحرة ومايشابهها، اذ تعمل 178.172 امرأة في هذا القطاع وبنسبة 6,6 مقابل 5,1 بالنسبة للرجل.

ونلاحظ ان القطاعين التقليديين اي الفلاحة والصناعة التقليدية مازالا يستقطبان اغلبية السكان وان المرأة تقوم بعبء الانتاج في الصناعة التقليدية والعصرية اكثر من الرجل وتتواجد نسب عالية على الخصوص في صناعات التغذية والالكترونية وصناعة تجهيز الالبسة. وتتساوى معه في الادارة، وهذه المساواة بالتأكيد هي مجرد مساواة احصائية اما من حيث المسؤولية والدرجة الادارية الى غير ذلك، فذلك ما لاتشير اليه البيانات الاحصائية الاولية.

كما ان المرأة تضطلع بعبء الخدمات اكثر من الرجل ولو ان نوع هذه الخدمات لاتستعرضه الوثيقة، فتوجد بنسبة 15,6 مقابل 6,0 للرجل.

ثم تأتي فئة النشاطات الاخرى والتي تنص عليها الوثيقة بانها نشاطات مبهمة. ويتبادر الى الذهن السؤال التالي ما هو بالتحديد نوع النشاطات المبهمة التي تستقطب 14,1 ٪ من النساء و7,9 من الرجال. انها نسبة مرتفعة تضاهي نصف النساء الموجودات في الصناعة التقليدية وضعف النساء الموجودات في الادارة تقريبا، والرتبة الرابعة من تواجدهن في فروع النشاط ؟.

اما فرع التجارة، فالمرأة لاتلجأ الى العمل فيه الا بنسبة جد ضئيلة (2,0) وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة فما زال االقانون التجاري الذي ورثناه عن ايام الحماية يسري على المرأة ويلزمها بالحصول على اذن الزوج او الولي ان رغبت في ممارسة الاعمال التجارية وغير خاف أن ذلك مناقض لمبادئ الشريعة الاسلامية التي تكفل للمرأة شخصيتها القانونية المستقلة وحريتها في ابرام العقود والالتزامات وبالاضافة الى ذلك مازال الاتجاه العام السائد نحو المرأة والناتج عن التطور التاريخي العام لايشجعها على ممارسة هذا النوع من الاعمال.

واذا عرفنا ان نسبة الامية لمجموع سكان المغرب تبلغ 65 ٪ وانها تبلغ بالنسبة للذكور 51 ٪ وبالنسبة للاناث 78 ٪ كما ورد في احصاء 1982 فاننا لانفهم فقط تدني نسبةالنساء النشيطات بل نسبة السكان النشيطين في مجموع المغرب والذي لايتجاوز 5.999.260 مقابل 14.260.572 نسبة غير نشيطة.

وعلى اي فانتاجية المرأة لايمكن فصلها عن الانتاجية العامة، وذلك في اوسع معانيها لافي المجال الاقتصادي فحسب.